المالكي يستبق قانونها بيومين وينصب رئيسا للنزاهة

الصدريون ينتقدون إسناد الهيئة بالوكالة.. الساعدي لم يحظ بإجماع مجلس الوزراء

في محاولة لبسط سيطرة الحكومة على هيئة النزاهة، استبق رئيس الوزراء نوري المالكي إقرار قانونها في البرلمان ليصدر قرارا بتكليف القاضي علاء الساعدي بمهام الهيئة وكالة. وبحسب الكتاب الصادر من رئيس الوزراء الذي حصلت "المدى" على نسخة منه، فإن المالكي قرر تعيين الساعدي الذي يشغل منصب رئيس هيئة دعاوى المالكي وكالة، بمهام النزاهة وكالة ايضا.

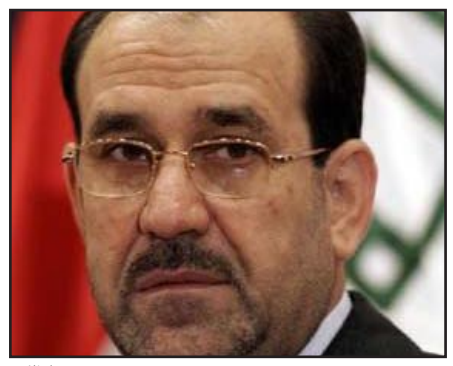

المالكي

الساعدي

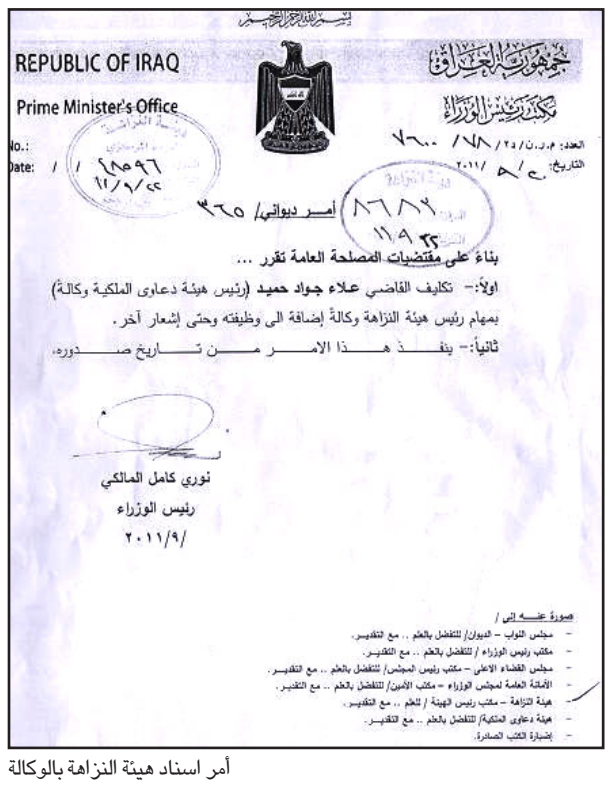

REPUBLIC OF IRAQ
Prime Minister's Office

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة تقرر ...

اولاً:- تكليف القاضي علاء جواد حميد (رئيس هيئة دعاوى الملكية وكالة) بمهام رئيس هيئة النزاهة وكالةً إضافة الى وظيفته وحتى إشعار آخر.

ثانياً:- ينفذ هذا الامر من تاريخ صدوره.

نوري كامل المالكي
رئيس الوزراء
٢٠١١/٩/

أمر اسناد هيئة النزاهة بالوكالة

□ بغداد / المدى

مصادر من داخل مجلس الوزراء اكدت ان الساعدي لم يحظ بإجماع المجلس حيث كانت عليه اعتراضات كثيرة، وأكدت المصادر انه على الرغم من رفض اعضاء مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة الثلاثاء الماضي التصويت على ثلاثة قضاة كان الساعدي واحدا منهم، طرحهم رئيس الحكومة لاختيار احدهم لهيئة النزاهة خلفا للقاضي رحيم العكيلي الذي التحق بوظيفته السابقة بمجلس القضاء الاعلى، بعد ان رفض المالكي طلب احالته للتقاعد، وتمتعه بامتيازاته على غرار ما حصل مع مسؤولين سابقين احيلوا للتقاعد .

أعضاء في مجلس النواب اعتبروا تعيين الساعدي مخالفة قانونية لأنه جاء من دون موافقة جميع اعضاء مجلس الوزراء بحسب المادة الثامنة من الدستور، وجاءت عبارة "بالوكالة" للتغطية على هذه المخالفة حسب قولهم ، وتعليقا على تعيين الساعدي قال عضو لجنة النزاهة النيابية عثمان الجحيشي ان " تعيين الساعدي ، يعطي رسالة أكيدة على سعي المالكي لفرض هيمنته على هيئة النزاهة،لاسيما بعد تشكيل لجنة تضم ممثلين من لجنتنا، وهيئة النزاهة ومجلس القضاء لاتخاذ الاجراءات بحق متورطين بالفساد.

واضاف الجحيشي ان تعيين الساعدي لن يؤثر شيئا، لان المالكي اعتمد القانون السابق في تسميته بالوكالة والتي تعطي له الحق، وبما ان التشريع الجديد ينظم عملية اختيار هيئة النزاهة بواسطة لجنة من تسعة نواب تضم عضويتها نوابا عن الكتل المختلفة من اللجنة القانونية والنزاهة والمالية".

وتابع في تصريح لـ"المدى" انه "بمجرد مصادقة رئاسة الجمهورية على القانون الجديد فإن البرلمان سيأخذ على عاتقه اختيار رئيس الهيئة الجديد و عزل الوكيل"، مشيدا بالقانون باعتباره نصرا للبرلمان وخطوة نحو مكافحة الفساد. التيار الصدري، من جانبه سجل اعتراضه على تنصيب الساعدي رئيسا للنزاهة بالوكالة، محذرا من إعادة تجربة وزير الثقافة سعدون الدليمي والذي اسندت اليه وزارة الدفاع وقام بترك مهامه. وبين النائب رافع عبد الجبار "كان الأجدى برئيس الوزراء اختيار شخص آخر لهذا المنصب وعدم ترشيح شخصية لديها منصب بالوكالة ايضا فالعراق مليء بالشخصيات القوية التي يمكن لها العمل بمهنية وان اعطاء شخص واحد منصبين يثقل كاهله كما يعتبر عبء على الهيئتين لعدم استطاعته القيام بمهامه الوظيفية وفقا لما هو مرسوم".

وتابع عبد الجبار في تصريح لـ"المدى" أمس، "لدينا تجربة في هذا السياق؛ وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي ترك الثقافة وصب جهده على الدفاع باعتباره وزيرا لها بالوكالة والسبب في ذلك هوسه بالمنصب الامني". القيادي الصدري، شدد على ضرورة ان ينتهي البرلمان من تسمية الاصيل لهيئة النزاهة حتى تستطيع اداء مهامها دون معوقات.

الى ذلك، قللت لجنة النزاهة في مجلس النواب، من اهمية اسناد رئيس الوزراء نوري المالكي، هيئة النزاهة بالوكالة للقاضي علاء الساعدي.

وقال عضو اللجنة، النائب عن ائتلاف العراقية عثمان الجحيشي، امس "ترشيح الساعدي لن يؤثر شيئا، لان المالكي اعتمد القانون السابق في تسميته بالوكالة والتي تعطي له الحق، وبما ان التشريع الجديد ينظم عملية اختيار هيئة النزاهة بواسطة لجنة من تسعة نواب تضم عضويتها نوابا عن الكتل المختلفة من اللجنة القانونية والنزاهة والمالية".

وتابع في تصريح لـ"المدى" انه "بمجرد مصادقة رئاسة الجمهورية على القانون الجديد فإن البرلمان سيأخذ على عاتقه اختيار رئيس الهيئة الجديد و عزل الوكيل"، مشيدا بالقانون باعتباره نصرا للبرلمان وخطوة نحو مكافحة الفساد. وكانت اللجنة قد كشفت امس عبر النائبة عالية نصيف إبرامها اتفاقا مع هيئة النزاهة العامة على انتداب خبراء لمساعدتها في التحقيق بملفات الفساد المطروحة أمامها، مبينة أن مجلس النواب سيخاطب السلطة التنفيذية لغرض تخصيص الأموال اللازمة لانتداب الخبراء، مؤكدة احالتها عشرة ملفات إلى النزاهة، لكن الأخيرة أغلقت التحقيق فيها بسبب عدم توفر الخبراء.

ائتلاف دولة القانون، يرى وبحسب قياديين فيه الانتقادات الموجهة لتعيين الساعدي، محاولة لإخضاع الهيئة الى طرف سياسي دون الآخر.

ودعا النائب عزت الشابندر، الكتل السياسية الى الكف عما اسماها "الحرب القذرة" من خلال استخدام هيئة النزاهة واحدة من الوسائل للضغط على الحكومة، مبينا في اتصال هاتفي مع "المدى" امس "ان السياق الذي اعتمده المالكي قانونيا وان غيره يحاول الهيمنة على الهيئة من خلال رفضه لتولي مرشح رئيس الوزراء"، متابعا " علينا عدم الخوض في مثل هكذا تصريحات واللجوء الى حل الخلافات بين الاقليم والمركز وغيرها من المشاكل التي تعاني منها البلاد".

وصوت مجلس النواب بالأغلبية في جلسة امس الاول على اقرار قانون هيئة النزاهة وسط اعتراض من ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي على احدى فقراته التي تعطي الحق للجنة مشكلة داخل المجلس لاختيار رئيس للهيئة. ويتوقع مقرب من رئيس البرلمان ان يتم اختيار رئيس اصيل لهيئة النزاهة خلال الفترة القليلة المقبلة بعد تصديق رئيس الجمهورية. ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن مقرر البرلمان محمد الخالدي قوله إن "مجلس النواب سيسمي رئيساً لهيئة النزاهة التي تدار بالوكالة بعد مصادقة رئاسة الجمهورية على قانون هيئة النزاهة الذي صادق عليه المجلس امس".

وأوضح الخالدي أن "اللجنة النيابية التي سيتم تشكيلها ستتولى ترشيح رئيس للنزاهة وفقا للقانون على أن يطرح على مجلس النواب لنيله الثقة".

ويشكل الفساد معضلة كبيرة للحكومة العراقية التي تحاول بناء اقتصاد دمرته سنوات من الحروب والعقوبات بعدما كانت منشغلة طيلة السنوات الماضية بتحسين الأمن. ويأتي إصرار غالبية الكتل السياسية على تثبيت فقرة احقية مجلس النواب بتسمية رئيس للنزاهة بهدف اعادة سيطرة المجلس على الهيئات المستقلة بعد ان تولى مجلس الوزراء في الفترة الماضية الإشراف والمتابعة رغم اعتراض مجلس النواب.

وكانت الحكومة العراقية عينت مؤخراً عزت توفيق رئيساً جديداً لهيئة النزاهة بعد استقالة رئيسها السابق رحيم العكيلي بسبب ما وصفه من ممارسة ضغوط سياسية عليه من جهات عدة لم يسمها .

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

جريمة كربلاء.. برسم الخلافات السياسية

جريمة اخرى من جرائم الوحوش البشرية ارتكبت امس بحق الشعب العراقي في محافظة كربلاء، باربعة تفجيرات متزامنة لايقاع اكبر عدد من الضحايا وتصعيد التوترات الطائفية تمهيدا لاندلاع صراع اطفأنا ناره بعشرات الآلاف من الضحايا . السؤال هو : من المسؤول عن هذه الجرائم البشعة ؟

الجواب عند سياسينا جاهز ومعلب ومستعد للتسويق في بازارنا السياسي العجيب في اي وقت ولحظة ومكان . القاعدة . وهذا امر طبيعي لمنظمة ارهابية ناصبت العداء للحياة والانسان في العراق وغيره من البلدان التي تتاح لها فرصةالعمل في بيئة تساعدها على التحرك بحرية. لكننا نقول كلاما آخر.. نقول دون تردد ان المسؤولين غير المباشرين هم قادتنا ، وطبقتنا السياسية المتصدية للعملية السياسية الغارقة في خلافاتها التي لم تنته بعد، المتصارعة على الكراسي والمواقع والامتيازات والمسترخية على فراش التصريحات والاعلانات عن الدستوري وغير الدستوري والمربع الاول والثاني. طبقة سياسية فاسدة بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معنى الفساد السياسي وعدم الاكتراث بارواح الناس من كل الفئات والانتماءات والاصول .

نعم نقولها بلا تردد انها طبقة بصراعاتها المفتوحة وارتباطات الكثير من اصولها باجندات الخارج وتوجهاته تفسح المجال واسعا لان تلعب القاعدة الارهابية لعبتها القذرة على حساب ارواح الناس ومصالحهم ومستقبل البلاد. بالامس فقط قالت القاعدة ان في جعبتها القذرة مئة عملية نوعية. ماذا فعل الساسة لدينا والبلاد بيدهم طولا وعرضا، هل توقفوا عن خلافاتهم واعلنوا النفير لمواجهة منظمة لاتعرف المزاح فيما تقول وتفعل؟ الجواب لا بالتأكيد ، لانهم بكل برودة اعصاب سيدينون الجريمة أو الجرائم ويتحدثون برطانتهم المعهودة عن وحدة الصف العراقي، وكأنما هم الذي اوجدوها، وعن يأس القاعدة في عملياتها النوعية، خطف واغتيال وكواتم ولاصقات وموت جماعي كما في النخيب و كربلاء والانبار وكركوك والموصل وبغداد، وان الوضع الامني مسيطر عليه بقدرة قادر وسيتواصل المسلسل بحلقاته الجهنمية مادام لدينا هذه الطبقة السياسية التي لاتستطيع محاربة الارهاب ولا وجهه الثاني الفساد المالي. ماذا يفعلون اذن؟ هل بامكانهم الاجابة على هذا السؤال؟ هل بامكانهم ان يقولوا لنا لماذا يقفون عاجزين عن فعل شيء امام هذا الموت الجماعي الذي يشمل القوات الامنية التي تدفع ثمن تصديها لاشباح القاعدة، بسبب غياب المنهج السياسي والامني للتصدي لمثل هذه الجرائم.؟

انهم لايستطيعون الاجابة على الاسئلة التي يتداولها الناس المنكوبين بالجرائم والصمت والخلافات. بالامس طالبنا بهاء الاعرجي الكشف عن جناة جريمة النخيب والتي قال بيان كتلته ان قوى سياسية متورطة فيها. ولا جواب ايضا!! واليوم سيظهرلنا سياسي آخر ليقول لنا بكل برودة اعصاب: انهم سيلقون القبض على الجناة القتلة في اقرب فرصة؟

هذه هي فصول الكوميديا السوداء التي نعيشها، وهؤلاء هم الممثلون البارعون في البكاء على الضحايا، ونحن الجمهور الذي لاحول لنا ولا قوة امام صراع الجبابرة على خشبة المسرح.

ولكن الى متى؟

البرلمان يعدل "المساءلة والعدالة" والتحالف الوطني يعترض

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية عزمها إجراء بعض التعديلات على قانون المساءلة والعدالة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن رئيس اللجنة قيس الشذر، قوله "إن لدى اللجنة نية لإجراء بعض التعديلات على هذا القانون ليخدم مشروع المصالحة الوطنية، الأسبوع المقبل، واكتفى الشذر بقوله إن اللجنة تسعى لترسيخ المصالحة الوطنية الحقيقة من خلال عملها، وعدم شعور الآخرين بالتهميش.

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق، أن بغداد ترحب بفتح باب حوار مشروط مع عناصر تنظيم القاعدة من العراقيين، ودخولهم إلى العملية السياسية في البلاد.

وقال المستشار الإعلامي لوزارة المصالحة الوطنية عبد الحليم الرهيمي في تصريحات صحفية إن الحكومة متمثلة بوزارة المصالحة الوطنية ترحب بفتح باب الحوار مع عناصر مسلحة من العراقيين.

وأضاف أن فتح باب الحوار مشروط بألا تكون أيادي العراقيين المنتمين إلى هذا التنظيم ملطخة بدماء العراقيين،أو مرفوعة دعاوى شخصية عليهم،ويشترط عليهم أيضاً التخلي عن السلاح.

من جانبها قالت النائب عن التحالف الوطني رحاب العبودي "ان قانون المساءلة والعدالة فيه الكثير من الثغرات التي يتوجب على مجلس النواب تعديلها كونها اسهمت في ادخال الكثير من البعثيين الذين تلطخت ايديهم بالدماء العراقية في العملية السياسية، الا انها بينت "اذا كان التعديل من اجل تطبيق القانون بسلاسة فلا ضير في الأمر، اما اذا كان نحو اعفاء فريق منهم من الجرم الذي ارتكبوه فهذا لا يجوز وسنقف بالضد من تعديل القانون".

وتابعت العبودي في اتصال هاتفي مع "المدى" امس، " من بين الأمور التي يفتقر اليها القانون كيفية القاء القبض على تنظيم للبعث يعقد اجتماعا في مكان فالتشريع الحالي لا يبيح ملاحقتهم"، داعيا الى ترك تحديد البعثي المجرم من سواه عن طريق القضاء باعتباره الفيصل.

وشددت على ان الكثير من البعثيين الذين استطاعوا الانخراط في العملية السياسية من خلال تبرئهم من الحزب المحظور، وعدم وجود مؤشرات جنائية بحقهم.

وتحدثت تقارير صحفية عن عزم رئيس الوزراء نوري المالكي اغلاق ملف المساءلة والعدالة خلال المرحلة المقبلة، و أن مخاطبات بهذا الشأن قد تمت بين اطراف فاعلة في الحكومة بهدف احتواء الأزمة السياسية القائمة، إلا ان العبودي اعترضت على هذا الامر، معتبرة اياه بغير الصحيح، وتابعت "لن ينتهي هذا الملف دون الاقتصاص من كامل البعثيين الذين اجرموا بحق الشعب العراقي"

بالرغم من تأكيد ائتلاف دولة القانون وجود خروقات في القانون الحالي إلا انه يحذر من تساهل مع قيادات رفيعة المستوى في البعث حال تعديله.

وتقضي فقرة ضمن اتفاق اربيل بإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وهو ما تقول عنه العراقية بأنه غير متحقق لغاية الآن.

ويتولى وزير حقوق الانسان محمد شياع ادارة هيئة المساءلة والعدالة بالوكالة بعد مقتل مديرها التنفيذي علي اللامي بظروف غامضة في شهر أيار الماضي ليلا عندما كان في زيارة لعائلته على طريق محمد القاسم باستخدام اسلحة مزودة بكواتم للصوت وفقا لما قالته الشرطة العراقية حينها.

واقر مجلس النواب العراقي السابق في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قانون المساءلة والعدالة ليحل محل قانون اجتثاث البعث، وينص على إجراءات اقل صرامة تجاه أعضاء المراتب العليا لحزب البعث المحظور.

ووفقا للمادة السابعة من الدستور العراقي فإنه يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الإرهاب أو التكفيرَ او التطهير الطائفي، او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وخاصة حزب البعث، وتحت اي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق.

وكان رئيس لجنة الامن والدفاع ذكر قبل يومين ان اللجنة رفعت مشروع قانون حظر حزب البعث المنحل وتجريمه إلى هيئة رئاسة مجلس النواب لإدراجه ضمن جدول أعمال مجلس النواب لقراءته قراءة أولى وثانية ومن ثم إقراره "، مضيفا ان هذا القانون مهم لما يقوم به حزب البعث الإرهابي من دور في تفتيت البنية السياسية العراقية وإثارة الفتنة والتفرقة بين مكونات الشعب العراقي".

مصادر موثوق فيها بدولة القانون قالت لـ"المدى" في وقت سابق " ان الحكومة أجرت وخلال الفترة الماضية اتصالات مباشرة مع قيادات وصفتها المصادر بالوسطية في حزب البعث من اجل تطبيق المصالحة الوطنية معهم، مبينة حينها "أن الحكومة ترحب بالحوار مع البعثيين بغض النظر عن درجاتهم الحزبية شريطة ألا يكونوا مطلوبين للقضاء بجرائم ضد الشعب العراقي خلال فترة حكم نظام صدام حسين، وان يتعهدوا بالتبرؤ من البعث حتى يتخلوا عنه"، مضيفة "إننا نرحب بعودة وزراء النظام السابق من غير المطلوبين للقضاء كوزير الثقافة والصحة"، مبينا "يستطيع هؤلاء تسلم رواتبهم التقاعدية".

مؤتمر صحفي سابق للتحالف الوطني.. ارشيف

اعلام

◆ الفايز: اتفاق ثلاثي لعدم تمرير "السياسات"

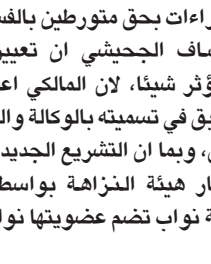

كشف النائب عن التحالف الوطني عامر الفايز، عن وجود اتفاق بين تحالفه والكردستاني والقائمة البيضاء، على عدم تمرير قانون مجلس السياسات.

وقال الفايز: يوجد اتفاق بين الكتل الثلاث، بعدم التصويت على مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا داخل البرلمان، وذلك لعدم دستوريته، مبيناً أن نواب العراقية بدؤوا يطالبون بتفعيل مجلس الخدمة الاتحادية، مع أن البرلمان لم يشرع قانونه لغاية الآن.

◆ نجيب: يجب إعطاء حرية التعبير للنائب

أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني نجيبة نجيب انه ينبغي إعطاء الحرية الكاملة لكل عضو في مجلس النواب في إبداء رأيه.

وقالت نجيب إن " الدستور يعطي الحق لكل نائب بإبداء رأيه والتعبير عنه بكل حرية اثناء انعقاد الفصل التشريعي " مبينة " اذا كانت هناك جريمة مرفوعة أمام القضاء على النائب فيجب ان ترسل مذكرة من قبل القضاء الى البرلمان للتصويت على رفع الحصانة عنه".

◆ المياحي: أجندة خارجية لتخريب البلاد

أكد النائب عن كتلة الأحرار عبد الأمير المياحي ان " هنالك أجندة خارجية تعمل من اجل تخريب العملية السياسية، مشيراً الى ان " العمل مبرمج ووفق آليات وخطط من شأنها خلق فتنة طائفية".

وأضاف المياحي أن" الخروقات الأمنية التي حصلت في تفجيرات كربلاء اليوم بالإضافة إلى حادثة النخيب جميع ذلك من شأنه تأجيج الفتنة الطائفية والعمل على إرباك الوضع السياسي في البلاد".